

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### النقل المُنْحَطُ لتحقيق الأصول عن المحقق العراقي

لقد سرد لنا «تحقيق الأصول» اعتراضيّ المحقق العراقيّ - بأنّ الصورة العلميّة لقصد الأمر قد انفتحَ ضمن أمره الخارجيّ - تجاه مزعومة المحقق الاصفهانيّ - لدى تشكّيقه الوجود إلى العلميّ و الخارجيّ -.

بيد أنّ عبائر «تحقيق الأصول» قد تضادّت تماماً مع النّكبات الراقيّة ضمن «البدائع الأفكار» حيث إنّ المحقق العراقيّ لم ينفّوهُ بما نقله تحقيق الأصول أساساً، إذ وفقاً لتحقيق الأصول، ستنتصبّ على المحقق العراقيّ إشكالية جلية أنّ محض «القصد الذهنيّ» لا يُحرّك المكلّف إلا لو اندمج مع الواقع بينما هذه النّقطة مرفوضة حتماً إذ باتَ مبرّماً أنّ «الصورة العلميّة للقصد» بُوسعها أن تُهْبِج المكلّف نحو الامثال حتى لو تخيل «الأمر» بنحو الجهل المركّب، حيث إنّ «الوجود العلميّ للقصد» سيَبعثه تماماً بلا افتقار لتطابقه مع الواقع، وبالتالي يُسْلُغ تشكّيق المحقق الاصفهانيّ ما بين الوجود العلميّ و الخارجيّ لانبعاث المكلّف و قصده الأمر.

فحتى الآن قد حاول المحقق العراقيّ أن يُرْسِخ استحالة «اتخاذ القصد في المتعلق» و «خلفه» حيث قد صرّح قائلاً:[1]

«إذا أخذ جزء (كالقصد) من موضوع الأمر أو قيدها فيه (نفس الأمر) لزم أن يكون الشيء الواحد في «اللحوظ الواحد» متقدماً في اللحوظ و متأخراً فيه و هذا سُنخ معنى في نفسه غير معقول وجداناً إما للخلف أو لغيره و بمحلاحته هذا الوجه يتضح حال جميع ما يتوقف تحققه على تحقق الامر و لحظه على لحظه»:

- كالعلم بالحكم.

- و قصد الوجه.

- و التمييز.

بينما المحقق الاصفهانيّ يتحدّث حول الملحوظ و متعلق التّصور - لا اللحوظ - بأنّ رتبة القصد متقدّمة و رتبة الأمر متأخّرة فلو اندمج الملحوظان لأنجب الخلف و لكنّ المحقق العراقيّ قد ادعى الوجودان بحدوث الخلف - تقدّم المتأخر - بسبب اتحاد لحظهما في آنٍ واحد - لا الملحوظ -.

مثلاً: العلم بالحكم مما يراه الإنسان متّاخراً عن الحكم فلو أخذ قيدها فيه أو جزء لرأه متقدماً كالحكم نفسه و هكذا ما هو بمنزلته مما ذكرنا فاذا صح الجواب عن الدليل الذي اقيم على امتناع أخذ العلم و نحوه في متعلقه كالدور فملاحظة هذا الوجه في استكشاف امتناع أخذ العلم جزء أو قيدها في متعلقه تغنى عن غيره و لا يتوجه أن يجاب عنه بما اجيب به عن غيره:

1. (ان قلت) ان دعوة الأمر الى ايجاد متعلقه إنما هي من آثار و شئون الأمر بوجوده الذهني في نفس المكلف لا من آثاره و شئونه بوجوده الخارجي (نظراً لقانون السنخية وفقاً لتصريح الاصفهاني حيث يتوجب تصور الأمر مع قصده ذهنياً فالتصوير الذهني يُعد باعثه نحو الخارج) والأمر الذي وقع النزاع في امكان أخذ دعوة الأمر جزء او قياداً في متعلقه هو الأمر «بوجوده الخارجي الحقيقي» (المكلف فإن الخارج هو مستهدف المولى) فلو اخذت دعوة الأمر (الذهنية) جزءاً و قياداً في متعلقه لما استلزم ذلك شيئاً من المحاذير المذكورة كما لا يخفي (إذ سيقصد المكلف الصورة الذهنية للحصة الخاصة ثم يمثلها ضمن الخارج فلا دور ولا خلف إذن إذ الموقوف قد غاير الموقوف عليه).

Ø (قلت) ما ذكرت إنما يجدي في دفع محدود الدور كما هو المشهور و أما المحدود (أي اجتماع لحاظين متنافيين - الوجود الذهني مع الخارجي) - ضمن آن واحد فيُسَبِّب معضلة تقديم المتأخر و عكسه) الذي اشرنا اليه فلا يكاد يجدي ما ذكر في دفعه (الخلف) و ذلك لأن دعوة الأمر (قصد الأمر) و ان كانت من آثار العلم به (الأمر) إلا أنها (نية الأمر) من آثار العلم الطريقي (الذهني للمكلف) إلى وجوده الخارجي فالمولى يرى في وجданه (ويتصور) أن دعوة الأمر متأخرة عنه (الأمر الخارجي) فيمتنع عليه لحاظها جزءاً أو قياداً في متعلق الأمر في مقام انشائه لاستلزم ذلك التهافت في نفس العلم (لدى تصور المولى) و التناقض في نفس اللحاظ (للمولى إذ سيتقدم المتأخر و بالعكس) لا في المعلوم و الملمح (الخارجي) ليقال انه لا ضير في ذلك لامكان لحاظ الامور المتناقضة و تصورها. [2]

إذن إن المحقق العراقي قد رفض حتى إمكانية «اللحاظ و التصور» نظراً للخلف بينما المحقق الآخوند - على الأقل - قد رَحَب بإمكانيةِهما عقلاً رافضاً تحقق «الملمح و التصور» فحسب - لا اللحاظ. [3]

2. (ان قلت) لا ريب في ان دعوة الامر الى ايجاد متعلقه إنما تتحقق بتحقق الامر خارجا (لا الذهني كي يدور أو يتخلّف) فيكون الامر بوجوده الخارجي متقدما على دعوته، و ما يؤخذ موضوعا للحكم إنما هي دعوة الامر بوجوده الذهني ( فهو المتقدم تصوراً) و عليه لا يلزم ان يكون المتقدم في اللحاظ متأخراً فيه (فلا خلف إذن).

Ø (قلت) لو كان المحدود في المقام هو الدور لامكن دفعه بما ذكر و لكن المحدود هو التهافت و التناقض (أي الخلف) في نفس اللحاظ و ذلك لأن الملمح (الخارجي) موضوعا ليس هو معنى الدعوة بوجوده التصوري بل هي حقيقة الدعوة بجعل معناها المتتصور مرأة فانية فيها و حاكية عنها و اذا كان الملمح موضوعا هي حقيقة الدعوة لزم محدود التهافت و التناقض في اللحاظ (تصور المولى) كما اشرنا اليه (حيث عليه إنما أن يتتصور تقدم القصد أو تأخّره بينما لحاظ أيهما يتفرّع على لحاظ الآخر).

### إشكالية تجاه تفكيك المحقق الاصفهاني

لقد شعّب المحقق الاصفهاني الوجود إلى علمي ذهني و إلى ملمح خارجي ثم أفنى الطريق العلمي في الخارجي إذ لا يمتلك وجوداً مستقلاً خارجاً، فبهذا التشعيّب قد حلّ عقدة الخلف - بأن المكلف الخارجي سيُنوي التصوير الذهني للمولى -

بينما أساس هذا التشعيّب مهزوز إذ قد لوحظ وجود الأمر مع القصد وجوداً موحداً - لا وجودين - و لهذا سيُنموا الخلف مجدداً إذ لا يتغایر الموقوف و الموقوف عليه فإن الوجود الطريقي الذهني يُعد مرأة تجاه الخارج دوماً فكيف تعتبر الوجود الذهني معياراً للبحث و لا تعتبر الوجود الخارجي معياراً بينما تُقل الأبحاث و المقاولات قد ارتكزت على «الأمر الشخصي الخارجي للمولى» فإن المفترض أن المولى قد وضع القصد ضمن شخص الأمر الخارجي، وبالتالي لم يَتخطّى المحقق الاصفهاني عن استحالة الخلف. [4]

و نلاحظ على المحقق العراقي بأنّ عنصري «التقدّم والتّأخّر» يُعدان وصفاً للملحوظ الخارجي - لا للّاحاظ الذهني - فهو الذي سيتقدّم و يتّأخّر بينما «عملية اللّاحاظ» عديمة الحركة.

أجل لو أتّصف اللّاحاظ بالتقدّم والتّأخّر بحيث نفترض أنّ «عملية لاحاظ الأمر مع قصده» ستُقدّم الأمر تارةً و تُؤخّره تارةً - عن القصد. بآنٍ و لاحاظ موحد، لحسّنت مقالة المحقق العراقي و لعاد الخلف.

بينما الحقّ أنّ الملحوظ الخارجي هو المتبّلّس بالتقدّم والتّأخّر، و من هنا سنتّلائم مع مقوله الكفاية: بأنّ «لّاحاظ المولى للّحصة الخاصة» معقول ضمن عالم التّصوّر و الإنشاء إذ لا يتوّقف هناك عنصر على عنصر آخر بل لاحاظ واحد<sup>[5]</sup> بل سيتصوّر المولى ملحوظين - الأمر و القصد. معاً ببركة لاحاظ متفرّد، بينما المحقق العراقي قد أجهد نفسه حينما وصف «اللّاحاظ» بالتقدّم والتّأخّر، فتورّط في الخلف.

### اصطناع استحالة أخرى مستجدة ثمّ القضاء عليها

لقد اصطنّعنا ضمن الدّورة الأصوليّة السالفة استحالة أخرى لدى «اتّخاذ القصد ضمن المتعلق» فإنّه سيفضي إلى تقارن ملحوظين متضادّين حين إنشاء «الأمر» إذ سيتصوّر المولى هذه الحصة الخاصة «مستقلّةً و آليّةً» معاً بنفس اللّحظة، فإنّ قيديّة «القصد» تعدّ آليّة جزئيّة للمتعلق بينما تصوّر «المتعلق» يعدّ مستقلاً تاماً، فلو اتّخذ «القصد الآليّ» كجزء ضمن «المتعلق الاستقلاليّ» بل لاحاظ واحد، لأنّجر إلى امتراج متضادّين ضمن «أمر» واحد.

بل ستتّشّدّد الاستحالة حينما ترى المولى يهدي إلى بعث المكّلّف نحو الامتثال، فإنّ نفس «الأمر» - المستقلّ - سيعود بنفسه طريقاً آليّاً إلى الامتثال الخارجي بحيث سيستطيع اجتماع ملحوظين أي:

- لاحاظ الأمر مستقلاً.

- لاحاظه آليّاً لأجل الامتثال لدى زمن واحد و ضمن شيء متفرّد.

• ولكنّا نَطمس هذه الإشكالية أيضاً:

Ø أولاً: إنّا نُميّز ما بين اللّاحاظين، فلو اعتبر المولى «الحصة الخاصة» بضمّ اللّاحاظين الآليّ و الاستقلاليّ معاً ضمن لحظة موحدة، لتَجَدَّد المحنّور - الخلف أو الدّور - بينما المولى يرى «الحصة الخاصة» أحياناً بل لاحاظ استقلاليّ و أحياناً باعتبار أنّ «الأمر» - الحكم - سيقّع عليها، و من ثمّ ستُصبح الحصة الخاصة آليّة إلى الامتثال فيُعدّ اللّاحاظ طرقيّاً آليّاً بهذه النّظرة.

Ø ثانياً: إنّ عملية «التّصوّر و اللّاحاظ» بؤسّها أنّ تكتّنف العنصر الآليّ و الاستقلاليّ معاً بلحظة واحدة، فلا تنورّط في آية استحالة إطلاقاً، كما قررناه ضمن نقاشات «استعمال اللّفظ بأكثر من معنى».

[1] عراقي ضياء الدين. بدائع الأفكار في الأصول (العربي). ص230 نجف اشرف - عراق: المطبعة العلمية.

[2] نفس المصدر.

[3] فقد صرّح به الكفاية قائلاً: «الفساد ضرورة أنه و إن كان تصورها كذلك يمكان من الإمكان إلا أنه لا يكاد يمكن الإتيان بها (خارجاً) بداعي أمرها لعدم الأمر بها» (الكفاية طبع آل البيت ص73)

- [4] ولكن يَبدو أنَّ المَحْقَق الاصفهاني قد أَفَحَ في الإجابة إذ بإمكان المَكْلَفُ الْخَارِجيَّ أنْ يَنْوِي التَّصْوِيرُ الْذَّهْنِيُّ لِلْمَوْلَى -أَيْ لِحَاظَهُ- حيث بإمكان المَوْلَى أنْ يَلْحِظَ وَجْهًا ذَهْنِيًّا لِلْقَصْدِ ثُمَّ يَلْحِظَ تَحْقِيقَ الْخَارِجيَّ أَيْضًا بِلِحَاظَيْنِ وَبِالْتَّالِي سَيَتَحْقِقُ الْمَلْحوظُ الْخَارِجيُّ وَفَقًا لِلِحَاظِ الْمَوْلَى تَمَامًا، فَلَا دُورَ وَلَا خَلْفَ.
- [5] فَإِنَّ عَالَمَ التَّصْوِيرِ سَلِيسَ الْمَؤْوِنَةِ وَلَا يُعَانِي مِنَ الْمَحَانِيرِ الْعُقْلِيَّةِ.